الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

©FS-Stock/iStock / Getty Images Plus via Getty Images

المصفوفة القطرية 2024
قطر

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

انضمَّت قطر الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2009. وتحفظت على المواد 2(أ) و9(2) و15(1) و15(4) و16(1)(أ) و(ج) و(و).

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

ينص دستور عام 2004 على أن جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولا يجوز التمييز على الإطلاق على أساس الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

القانون العرفي ليس مصدراً للقانون بموجب الدستور، ولم يتناول الدستور صلاحيته في حال تعارضه مع الاحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

نص الدستور صراحة في المادة (1) على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريعات، ولم يجرِ التطرق إلى مسألة صلاحية قانون الأحوال الشخصية بما يتعارض مع الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة في التشريع أو السوابق القضائية.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

لا يحدد الدستور او القانون الوطني ولاية واختصاص أنظمة العدالة غير الرسمية.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

نصَّ الدستور على مبدأ المساواة، ولكن لا يوجد قانون عام يحظر التمييز المباشر وغير المباشر على أساس نوع الجنس.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

لم توضّع أي سياسة أو خطة وطنية في هذا الصدد.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

لا تتضمن الميزانية أي التزامات بتنفيذ التشريعات الخاصة بالتصدي للعنف ضد النساء والفتيات.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى جميع المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

تغطي الاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022 فقط بعض أوجه خدمات الصحة الجنسية والإنجابية (رعاية صحة الأم بشكل رئيسي)، وليس واضحاً ما إذا خُصصت موارد لتنفيذها.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

في بعض أحكام في الدستور وفي قانون المحاماة ما ينص على المساعدة القانونية والدفاع للمتهم وتقديم المساعدة القانونية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التمثيل القانوني والمساعدة المالية والمشورة القانونية).

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

المادة 61 من قانون المحاماة، تقدم المساعدة في المسائل المدنية والأسرية على وجه العموم عند الحاجة.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

لا يوجد تشريع يشير إلى إنتاج أو نشر إحصاءات مصنفة على أساس الجنس.

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في طلب للحصول على جواز السفر؟

يوفر قانون جوازات السفر وبوابة الخدمات الإلكترونية الحكومية حقوقاً متساوية للنساء والرجال في التقدم للحصول على جوازات السفر.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في الحصول على بطاقة الهوية؟

يوفر القانون المنظم لبطاقات الهوية الوطنية وبوابة الخدمات الإلكترونية الحكومية حقوقاً متساوية للنساء والرجال في الحصول على بطاقة الهوية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

لا يُطلب من النساء الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية أو من الأزواج وأفراد الأسرة الآخرين قبل الشروع في الإجراءات القانونية في الأمور المدنية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

يُطلب من النساء الحصول على إذن من الأزواج وأفراد الأسرة الآخرين قبل الشروع في الإجراءات القانونية في بعض مسائل قانون الأحوال الشخصية/الأسرة. على سبيل المثال، تولي ولي المرأة، بغض النظر عن سنها، عقد زواجها برضاها.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

تتمتع شهادة المرأة بنفس وزن الأدلة في المحكمة مثل شهادة الرجل في المسائل المدنية والجنائية، ومع ذلك لا تزال هناك استثناءات كبيرة في المسائل الأسرية/الشخصية، حيث يتمتع الشهود الذكور بوزن إثباتي أعلى من شهادة الإناث في معظم القضايا.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

لا توجد أي قيود تتعلق بحق النساء في إبرام العقود.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

نظام الملكية يؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في حقوق التملك والوصول والتحكم في الممتلكات.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

لا توجد قيود قانونية خاصة بنوع الجنس لتسجيل الأعمال التجارية.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

تتبنى جميع القوانين ذات الصلة المتعلقة بالمناصب العامة الأخرى لغة محايدة بين الجنسين في تحديد معايير العمل في هذه المناصب، مثل: القضاء، وعضوية البرلمان، والمناصب الوزارية وغيرها من وظائف الخدمة المدنية الوطنية.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

لا توجد أحكام قانونية بشأن الحصص المخصصة للنساء في مقاعد و/أو قوائم المرشحين في البرلمان الوطني.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

لا يوجد قانون يحظر أي شكل من أشكال العنف ضد المرأة في السياسة أو الانتخابات.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

لا يوجد تشريع للحماية من العنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

لا يوجد تشريع للحماية من العنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

لا يوجد تشريع للحماية من العنف الأسري.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

لا يوجد تشريع للحماية من العنف الأسري.

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

لا يوجد تشريع للحماية من العنف الأسري، وتالياً لا توجد أي أحكام قانونية خاصة بحصول ضحايا العنف على أمر حماية جنائية ومدنية.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

تسمح (المادة 47) من قانون العقوبات بتخفيف العقوبة على مرتكبي الجرائم بذريعة "الشرف".

هل يجرّم القانون تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

لا توجد قوانين تحظر تشويه أو بتر أجزاء من الأعضاء التناسلية للإناث. ويجدر الذكر أن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث لا يُمارس في قطر.

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟

يعتبر الزنا جريمة بموجب المواد 281 (و282 و285) من قانون العقوبات.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

بحسب قانون العقوبات ان فعل الاغتصاب هو فعل مواقعة رجل لامرأة بغير رضاها.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

لا يعتبر الاغتصاب الزوجي جريمة. لا تعرض قضايا الاغتصاب الزوجي على المحاكم بسبب مطلب الطاعة في قانون الأسرة.

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

لا يتضمن قانون العقوبات اي أحكام قانونية خاصة بتبرئة الجاني في حال الزواج من الضحية.

هل يُعرَّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟

لا يوجد تشريع خاص بتجريم التحرش الجنسي، ولكن يمكن الاستئناس بقانون العقوبات، حيث تجرِّم المادة 291 منه الملاحظات أو الأصوات أو الإيماءات المسيئة للنساء والفتيات.

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

لا يوجد نص في القانون يهدف تحديداً إلى العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات ولكن هناك أحكام يمكن تطبيقها على الجميع؛

يعاقب قانون الجرائم الإلكترونية على أي فعل يؤدي إلى التشهير والانتهاك وعرقلة الحياة الخاصة لشخص أو عائلة من خلال نشر أي معلومات خاصة بهذا الشخص/العائلة على الإنترنت.

هل يجرم القانون العمل بالجنس والبغاء؟

الاشتغال بالجنس والبغاء محظور بموجب (المادة 298)من قانون العقوبات.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

اعتمدت قطر قانوناً شاملاً لمكافحة الاتجار بالبشر عام 2011 يتضمن عقوبات تصل إلى 15 عاماً في السجن وخدمات حماية لضحايا الاتجار بالبشر.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

لا يحظر القانون التمييز على أساس نوع الجنس في التوظيف، ولكن يمكن الاستئناس بأحكام عامة تحظر التمييز.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

تنص المادة (93) من قانون العمل لعام 2004 على أن المرأة يجب أن تحصل على أجر متساوٍ مع الرجل عندما تقوم بالعمل نفسه وأن تتاح لها فرص التدريب والتقدم نفسها مثل الرجل.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

لا يمنح القانون المرأة الحق في أجر متساوٍ عن العمل الذي له القيمة نفسها لعمل الرجل، ويشير القانون إلى العمل نفسه وليس قيمة العمل نفسه.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

هناك قيود قانونية خاصة بالعمل الشاق. نص قانون العمل صراحة على عدم تشغيل العاملة في أعمال خطرة أو شاقة أو عمل يضر بصحتها أو أخلاقها أو أي عمل آخر يحدده قرار من الوزير.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

هناك قيود قانونية على العمل الليلي خاصة بالمرأة، بحيث لا يجوز عمل العاملة إلا في الأوقات التي يصدر بها قرار من الوزير.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

وفق قانون التقاعد والمعاشات على أن يكون سن التقاعد 60 سنة للرجال و55 سنة للنساء.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

يمكن للزوجين تحويل معاشاتهم التقاعدية إلى بعضهما البعض، ولكن يحق للرجل فقط نصف معاش زوجته المتوفاة إذا كان لديه راتب/معاش خاص، على عكس النساء، حيث يحق للمرأة الأرملة الحصول على معاش تقاعدي كامل عن زوجها المتوفى بغض النظر عن حصولها على راتب/معاش خاص أم لا، ولكن اذا تزوجت الأرملة ينتفي عنها هذا الحق.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

يحظر على أرباب العمل فصل النساء بسبب الحمل بموجب المادة 98 من قانون العمل.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

يحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة مدتها 50 يوماً، يدفعها صاحب العمل. هذا أقل من معيار منظمة العمل الدولية البالغ 14 أسبوعاً.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

لا ينص القانون على حصول الآباء على إجازة أبوة مدفوعة الأجر.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

لا توجد دُور لرعاية الأطفال مدعومة أو مقدمة من الدولة في القطاعين العام والخاص.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

لا يتضمن قانون العمل حكماً محدداً يحظر التحرش الجنسي في مكان العمل؛ ومع ذلك، قد تكون هذه الأعمال غير قانونية بموجب أحكام قانونية عامة أخرى. نص قانون العقوبات (المادة 291) على تجريم أي فعل يشكل جريمة على الأنثى بالكلام أو الصوت أو الإيماءة أو العرض أو أي فعل ينتهك خصوصية الأنثى.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية في ما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

لا توجد أحكام قانونية بشأن الدعاوى المدنية/سُبُل الانتصاف للتصدي للاعتداء والتحرش الجنسيين أو لمعاقبة الانتقام بالفصل من قبل أرباب العمل.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

يحدد القانون رقم 15 لسنة 2017 بشأن العمالة المنزلية الحد الأقصى لساعات العمل والإجازة مدفوعة الأجر وحقوق الصحة والسلامة في مكان العمل مثل عدم جواز تشغيل العامل خلال إجازته المرضية.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

لا توجد هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل، ولكن هناك لجان فض المنازعات العمالية التي تختص بالفصل في جميع المنازعات الناشئة عن قانون العمل.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

ينص قانون الأسرة لعام 2006 على أن الحد الأدنى لسن الزواج هو 18 للفتيان و16 للفتيات. يجوز للقضاة الموافقة على الزواج دون هذه الأعمار في حالات استثنائية.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

الزواج دون السن القانونية لا يبطل وغير قابل للإبطال. يحدد القانون الشروط المسبقة اللازمة لعقد الزواج الصحيح، لكنه لا يعتبر سن الزوجين عاملاً يؤثر على بطلان عقد الزواج.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

يشترط قانون الأسرة على الزوج إعالة الزوجة وبالمقابل على الزوجة إطاعة الزوج. للزوج الحق في الطلاق، أما الزوجة فلها الحق في الطلاق لأسباب محددة. يمكنها أيضاً التقدم بطلب للحصول على الخلع دون أسباب إذا تخلت عن حقوقها المالية.

هل يحظر القانون تعدُّد الزوجات؟

يسمح قانون الأسرة بتعدُّد الزوجات حسب أحكام الشريعة الإسلامية.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

الآباء هم الأوصياء الوحيدون على الأطفال.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

بعد الطلاق أو الانفصال، تحتفظ الأم بحضانة أبنائها حتى سن 13 وبناتها حتى سن 15 إلا إذا رأت المحكمة خلاف ذلك. وأغلب الأحكام تمنح حضانة الذكر إلى 17 سنة والأنثى حتى الزواج أو بلوغ الرشد أو الحصول على وظيفة.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

هناك أحكام قانونية عامة تؤكد المساواة في الأهلية القانونية بين المرأة والرجل، بما في ذلك اختيار مكان العيش (محل إقامتهما ومكان إقامتهما)، ولكن في بعض الحالات يتعين على المرأة المتزوجة طاعة زوجها ويمكن أن تفقد حقها في النفقة إذا رفضت الانتقال إلى المسكن الزوجي على النحو الذي ينظمه قانون الأسرة.

هل للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

للنساء والرجال حقوق متساوية في اختيار المهنة، ومن غير قيود على أنواع الوظائف التي يمكن للمرأة أن تمارسها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

ينظم القانون المدني نظام الملكية (الملكية الخاصة والجماعية والمشتركة و/أو العائلية) وتتبنى قطر نظام فصل الملكية بين الزوجين.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

يحدد قانون الأسرة قواعد الميراث التي تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية. للمرأة الحق في الميراث ولكن في الكثير من الحالات تحصل على أقل من الرجل.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

محاكم الأسرة هي المحكمة المدنية المختصة بالنظر في النزاعات العائلية/الشخصية.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

لا تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل في نقل الجنسية إلى أطفالها بموجب قانون الجنسية (القانون رقم 38 لسنة 2005).

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

لا تتمتع المرأة بالحقوق التي يتمتع بها الرجل في نقل الجنسية إلى زوجها الأجنبي بموجب قانون الجنسية (القانون رقم 38 لعام 2005).

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (أو قوانين) أو لائحة (أو لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لم يتطرق أي قانون أو لائحة إلى الحصول على رعاية الأمومة.

هل هناك قانون (أو قوانين) أو لائحة (أو لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لم يتطرق أي قانون أو لائحة إلى توفير خدمات منع الحمل.

هل هناك قانون (أو قوانين) أو لائحة (أو لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لم يتطرق أي قانون أو لائحة إلى الوصول إلى وسائل منع الحمل الطارئة.

هل الإجهاض المقصود قانونيّ، على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل أُلغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

يُسمح بالإجهاض فقط لإنقاذ حياة المرأة أو ضعف الجنين. ويلزم الحصول على موافقة الزوجين في حالة إجهاض الجنين بسبب ضعفه وإذن طبي في جميع الأحوال. ومن غير المسموح الإجهاض في حالة الاغتصاب أو سفاح المحارم.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (أو قوانين) أو لائحة (أو لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات

على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لم يتطرق أي قانون أو لائحة إلى الوصول إلى رعاية ما بعد الإجهاض.

هل هناك قانون (أو قوانين) أو لائحة (أو لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

لم يتطرق أي قانون أو لائحة إلى الإلزام بإدراج التثقيف الجنسي الشامل كعنصر من مكونات المناهج المدرسية الوطنية.

هل هناك قانون (أو قوانين) أو لائحة (أو لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لم يتطرق أي قانون أو لائحة إلى الوصول إلى الاختبار والاستشارة الطوعيين لفيروس نقص المناعة البشرية.

هل يجرّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟

يجرم قانون العقوبات السلوك الجنسي بين البالغين بالتراضي خارج إطار الزواج. كما وتجرم المادة (296) إغراء "اللواط" أو ارتكاب "الفاحشة" حسب التعابير التي ترد في نصوص المواد القانونية.